معهد التخطيط القومي

رؤية استراتيجية للتنمية الشاملة
في ضوء تحديات و تطلعات الجمهورية المصرية الثانية

رسالة مقدمة لاستكمال متطلبات الحصول على درجة الماجيستير في التخطيط والتنمية

A Strategic Vision for Comprehensive Development
In the light of the Second Egyptian Republic's Challenges & Aspirations

إعداد

صبري محمد فريد أحمد صبحي الصحن

إشراف

ال ستاذ الدكتور /محرم صالح الحداد

المستشار بمركز التنبؤ الاقتصادى ونماذج التخطيط – معهد التخطيط القومي
4102م– 0241 ه

معهد التخطيط القومي

إجازة رسالة ماجيستير التخطيط والتنمية

رؤية استراتيجية للتنمية الشاملة
في ضوء تحديات وتطلعات الجمهورية المصرية الثانية
"بالتركيز على تنمية الصناعة المصرية"
إجازة الرسالة من قبل لجنة التحكيم: لجنة التحكيم
أ.د.محرم صالح

الحداد (مشرفا، و)

رئيسا أستاذ التخطيط والتنمية – معهد التخطيط القومي
التوقيع ( )
أ.د.محمود محمد)

عبد الحي (عضوا أستاذ الاقتصاد الدولي– معهد التخطيط القومي
التوقيع ( )
أ.د.ناهد عبد اللطيف محيسن)

(عضوا
التوقيع ( )

أستاذ الاقتصاد - كلية الاقتصاد والعلوم السياسية

أجيزت الرسالة بتقدير (امتياز)
بتاريخ : 42 / 4 / 4102
موافقة لجنة الدراسات العليا موافقة إدارة المعهد

4102 / / 4102 / /

بسم هللا الرحمن الرحيم

"وقل اعملوا فسيرى هللا عملكم ورسوله واملؤمنون" ...)التوبة:501(

صدق هللا العظيم

إهداء

إلى روحي أمي و أبي ,,,,, نبع الق لب و نواة العق ل

إلى زوجتي الحبيبة وأبنائي عمر و أحمد,,,,, نبض الحياة و أمل المستقبل

إلى إخوتي وأصدق ائي ,,,,,عنوان البهجة وسند الشدائد

شكر وتقدير

بسم الله والصلاة والسلام على رسول الله....

يسعدني أن استهل هذه الرسالة، بالتقدم بأسمى آيات الشكر والتقدير ل ستاذي، الستاذ الدكتور /محرم الحداد، الذي جعل من إشرافه على هذه الدراسة رحلة ممتعة ينهل منها المرء العلم، والثقافة، وينفتح على آفاق لا محدودة من الحوار الموضوعي البناء الذي أثرى مختلف محاور وموضوعات الدراسة، وارتقى بها إلى ما خلصت إليه.

كما يسعدني أن أتقدم بجزيل الشكر للأستاذ الدكتور / محمود عبد الحي، الذي تولدت من محاضراته وسخاء علمه في التخطيط والتنمية نواة هذه الدراسة، وكان خير معين بتوجيهاته وملاحظاته.

كما يشرفني التقدم بجزيل الشكر للأستاذة الدكتورة/ ناهد محيسن أستاذ الاقتصاد بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية، على تفضلها بقبول عضوية لجنة التحكيم الموقرة، وعلى ما ستضفيه بتوجيهاتها وملاحظاتها على محتوى الدراسة.

أما الساتذة الدكاترة أعضاء هيئة تدريس معهد التخطيط القومي فالشكر موصول لسيادتهم على جهودهم وتوجيهاتهم وعلمهم الذي ساهم بالكثير في صقل الخبرات العلمية، والعملية لجميع الدارسين.

و الله ولي التوفيق،،،

رؤية استراتيجية للتنمية الشاملة
في ضوء تحديات وتطلعات الجمهورية المصرية الثانية
"بالتركيز على تنمية الصناعة المصرية"
رسالة مقدمة لاستكمال متطلبات الحصول على درجة الماجيستير في التخطيط والتنمية

إعداد

صبري محمد فريد أحمد صبحي الصحن

إشراف

ال ستاذ الدكتور/محرم صالح الحداد

المستشار بمركز التنبؤ الاقتصادى ونماذج التخطيط – معهد التخطيط القومي

ملخص الدراسة

لم تسفر الجهود التنموية في مصر خلال ال رعع

ين عاما الخيرة إلا عن تحقيق معدلات نمو ترتفع وتنخفض من فترة لخرى ومن
عام لآخر، وتراجع مستمر في مستويات معيشة المواطنين وما يقدم لهم من خدمات اجتماعية، وتراجع شبه مستمر في معظم مجالات التعامل مع العالم الخارجي، وفي مكانة مصر على المستويين الإقليمي والعالمي، وهو ما يرجع بصفة أساسية إلى الاعتماد على آليات سوق غير منضبطة يتحكم فيها علاقات ارتباط غير شرعية بين المال والسلطة، وعدم امتلاك رؤية تنموية متكاملة لإ حداث التنمية بمفهومها الشامل.

وقد نتج عن ذلك تفاقم الفجوة الطبقية، و تردي الوضاع الاقتصادية والاجتماعية لغلبية المصريين، وتردي مستوى ونزاهة الممارسات السياسية، وهو ما فجر غضب الشعب ووحد معظم فئاته خلف وقفة احتجاجية في 52 يناير 5122، تحولت بإصرار وتوحد الشعب إلى ثورة أطاحت برأس ورموز النظام الحاكم.

وترجمت تلك الثورة غاياتها في شعاراتها الرععة الرئيسية، متمثلة في "عيش" إشارة إلى البعد الاقتصادي، و"حرية" إشارة إلى البعد السياس ي ، و"عدالة اجتماعية" إشارة إلى البعد الاجتماعي، و"كرامة إنسانية" إشارة إلى إعلاء قيمة احترام المواطن المصري في حصوله على حقوقه، أوممارسته لواجاباته بمختلف مفردات الغايات الثلاث الخرى.

سواء

من غاياتها

ورغم مرور نحو ثلاثة أعوام على هذا الحدث، إلا أن الثورة لم تحقق أيا حتى تاريخه، ويرى الباحث أن ذلك يعود بصفة رئيسية إلى استمرار غياب الرؤية التنموية الشاملة، وإرادة تحقيقها، فتوافر عناصر الإنتاج المادية، والقدرات والمهارات والخبرات البشرية غير كاف وحده لتحقيق التنمية الشاملة، وإنما يتطلب استثمارها تفعيل مثلث الطفرات التنموية المتمثل في الرؤية، والإرادة، والإدارة، وعلى نطاق الإدارة وحدها فإن كفاءة الإدارة رغم قصور الموارد يمكن أن تصنع دولة متقدمة، واليابان خير مثال على ذلك، أما انخفاض كفاءة الإدارة رغم وفرة الموارد، فلن يصنع سوى دولة تلهث للخروج من دائرة التخلف ولنا في كثير من دول العالم الثالث خير مثال على ذلك .

وقد أ

فر

غ التكامل بين أضلاع هذا المثلث من مضمونه في العديد من المسارات التنموية، نتيجة ارتكان الواقع التنموي المصري
إلى منهج القصور الذاتي في النمو، الذي يتعامل مع التخطيط بمنظور تحقيق الهداف الاستاتيكية المتضائلة، وغياب الرؤية الديناميكية سواء على المستوى المحلي أو الخارجي ، مما انعكس في تفاقم أوجه قصور القدرة في تحقيق العديد من المظاهر والمتطلبات التنموية على المستوى المحلي، وافتقاد أو على القل ضعف مشاركته الإيجابية في الاقتصاد العالمي، وهو ما انعكس في التراجع المستمر في ترتيب مصر في تقارير التنافسية العالمية.

وبالتالي فقد تمت بلورة مشكلة الدراسة في افتقاد التجربة التنموية في مصر لرؤية استراتيجية متكاملة تتعامل مع التنمية كمنظومة شاملة مما أسفر عن تفاقم الاختلالات الهيكلية على كافة المستويات.

ومن ثم فقد تحددت فرضية الدراسة فيما يلي :

" إن تحقيق أهداف ثورة يناير 5122 ، والتي تمثل المرجعية الشرعية للجمهورية المصرية الثانية، يجب أن يستند إلى منظومة تنموية شاملة تعتمد من حيث الإعداد على استعادة الدور الساس ي للمنهجية التخطيطية في توجيه الاقتصاد المصري، و تعتمد من حيث التنفيذ على قطاع محوري يعمل كقاطرة لعملية تطوير مختلف الهياكل الاقتصادية، والاجتماعية، والسياسية

ويمثل قطاع الصناعة أهم القطاعات المرشحة لهذا الدور باعتباره النشاط الكثر قدرة على تحقيق الروابط والتشابكات الاقتصادية الخلفية وال مامية ".

إلى

على ذلك، واستنادا

وبناء استهداف الدراسة التوصل إلى رؤية تنموية في ضوء تحديات وتطلعات الجمهورية المصرية الثانية، فقد تم تحديد مسار الدراسة وفق البناء المنظومي التالي:

بدأت الدراسة بتحديد الملامح الرئيسية ل هم تحديات وتطلعات الواقع التنموي في مصر ، وهو ما تطلب البدء بمدخل
رئيس ي تنا و

ً

ل تقييما للتجربة التنموية في مصر ، وتحديد مفهوم الدراسة للجمهورية المصرية الثانية ومرجعية هذا المفهوم، ومن ثم
تناولت الدراسة بالرصد و التحليل أهم تحديات وتطلعات الجمهورية المصرية الثانية باستخدام نموذج تحليل PEST، وهو أحد أكثر نماذج التخطيط الاستراتيجي ملا ئمة لموضوع الدراسة، وأكثرها قدرة على تغطية أهم تحديات وتطلعات المسارات الرئيسية للتنمية الشاملة في إطار منظومي متكامل يشمل المسارات السياسية، والاقتصادية، والاجتماعية، والتكنولوجية.

ومن ثم اتضح أن مواجهة تحديات الواقع التنموي في مصر ، وتحقيق تطلعات الجمهورية المصرية الثانية، لابد أن يعتمد
على تصحيح مسار التنمية في مصر، من خلال الاعتماد على المفهوم التنموي الشامل المرتكز على التفاعلات المتبادلة بين الهياكل الاقتصادية والاجتماعية والسياسية التكنولوجية، وهو ما سعت الدراسة إلى تحديده من خلال رصد وتحليل أهم متطلبات تحقيق ذلك، وقد حددت الدراسة خطتها في هذا الصدد بالبدء بتحليل مجموعة من التجارب التنموية التي حققت طفرات تنموية خلال العقود الرععة الخيرة شملت دول كوريا الجنوبية، وماليزيا، والصين، وتركيا ، بهدف استخلاص أهم المقومات التنموية لتلك التجارب، للاعتماد عليها في تحديد المتطلبات الرئيسية للتنمية الشاملة في مصر ، وقد تمت بلورة أهم مقومات نجاح تلك التجارب التنموية في ثلاثة محاور رئيسية هي وضع رؤية تخطيطية تعتمد على التطور المرحلي، وتحديد وتطبيق أهم الركائز والسياسات التي تحقق أهداف تلك الرؤية التخطيطية، و من ثم إقامة وتطوير المؤسسات والبرامج التنموية اللازمة لتحقيق ما حددته ورسمته تلك الركائز والسياسات. وكان أهم ما أسفر عنه تحليل تلك التجارب تمحور معظم مفردات تلك المقومات حول محور تنموي رئيس ي هو النشاط الصناعي، كما تضمن تحليل تلك التجارب بعدين آخرين ، تناول إحدهما أهم المظاهر التنموية لرصد وتحليل مدى التقدم الذي تعكسه مؤشرات مستويات التنافسية ومستويات المعيشة التي حققتها تلك الدول ، إليها دولة البرازيل كواحدة من أحدث

مضافا

التجارب التنموية التي حققت طفرات تنموية بالمؤشرات المذكورة، في حين تناول البعد الآخر الدور التنموي للدولة، وعلاقة الديموقراطية بالتطورات التنموية، والذي خلص إلى أهمية الدور الفعال للدولة لتحقيق الطفرات التنموية والمحافظة على مكتسباتها، وأن الديمقراطية هي متغير تابع للتنمية الاقتصادية يتزايد نطاقها وفعاليتها بتزايد مستويات التقدم الاقتصادي، وارتفاع مستويات المعيشة، واتساع رقعة الطبقة المتوسطة.

على ذلك

وبناء انتقلت الدراسة في تنفيذ خطتها إلى مرحلة تحديد أهم المتطلبات الرئيسية للتنمية الشاملة في مصر ،
واعتمدت على نموذج تحليل

في ذلك أيضا PEST لتكتمل منظومة هذا التحليل بتحديد أهم المتطلبات على المسارات السياسية، والاقتصادية، والاجتماعية، والتكنولوجية في ضوء تطلعات الجمهورية المصرية الثانية، ومستفيدة مما تم استخلاصه من التجارب التنموية المختارة، وقد أسفر التحليل عن تأكيد فرضية الدراسة فيما يتعلق بمحورية الدور التنموي لقطاع الصناعة لا رتباطه بتشابكات خلفية وأمامية مع معظم المفردات الرئيسية لمتطلبات عملية التنمية الشاملة.

على ذلك

وبناء توجهت بوصلة الدراسة لتحليل أهم المقومات التنموية لقطاع الصناعة كمحور تنموي استراتيجي تدور في
فلكه مختلف المسارات التنموية، ومن ثم بدأ التعمق في دراسة الملامح الرئيسية لهذا القطاع، حيث تم تقييم أهم التطورات

الإجمالية والهيكلية بمنظومة الصناعة المصرية، ثم تم رصد وتحليل واقع الصناعة المصرية باستخدام نموذج تحليل SWOT، باعتباره من أفضل نماذج تحليل البيئة المباشرة لموضوع الدراسة، حيث تناول بالتحليل أهم مواطن القوة بالقطاع الصناعي، وأهم نقاط الضعف، وأهم الفرص المتاحة له، وأهم ما يمكن أن يواجهه من مخاطر، وتقدمت الدراسة بعد ذلك إلى المرحلة التالية من هذا التحليل باستخدام مصفوفة نموذج SWOT لتحليل التفاعلات المتبادلة بين المحاور الإيجابية والمحاور السلبية لهذا النموذج، واكتمل التحليل باستخلاص أولويات تطوير الصناعة المصرية ومسارات تنفيذها الرئيسية.

وععد أن خلصت الدراسة إلى محورية الدور التنموي لقطاع الصناعة ، واعتباره القطب التنموي الرئيس ي في عملية التنمية الشاملة، وقامت بتقييم وتحليل تطورات وواقع الصناعة المصرية، اكتمل تنفيذ خطة الدراسة بتحديد الإطار العام لسس استراتيجية تنمية الصناعة المصرية و متطلبات تطوير تنافسيتها ، مت

ضمنا الرؤية المتمثلة في "التفرد في نوعية وجودة المنتج الصناعي
به في مختلف

خاصا

المصري، بما يخلق طلبا السواق الدولية والمحلية."، كما اشتمل الإطار على الرسالة والتي تضمنت "تسارع الارتقاء بمعايير جودة الصناعة المصرية، وتسارع الانتقال من مرحلة صناعية لخرى، مع التركيز في كل مرحلة على الصناعات ذات المزايا التنافسية"، وهو ما يتطلب ضرورة يهدف إلى

رئيسيا

استراتيجيا

تبني محورا توفير كافة متطلبات الارتقاء بتنافسية الصناعات
المصرية

بالسوقين المحلي، والعالمي، في تطور مرحلي يبدأ بالصناعات التي تتمتع فعليا بمزايا بزيادة تركز

تنافسية ليرتقي تدريجيا
مجالات تنافسية الصناعة المصرية بالصناعات إلى الاقتصاد المعرفي

، وصولا

ذات المحتوى التكنولوجي العلى نسبيا على ذلك

، وبناء
لواقع

تناول ذلك الإطار تحليلا ومستقبل تنافسية الصناعة المصرية تضمن أهم الصناعات المصرية التي تتمتع بمميزات تنافسية، وأهم المجالات المستهدف الارتقاء بتنافسيتها لتحقيق الدور التنموي للقطاع الصناعي، واستكملت الدراسة الإطار العام لسس استراتيجية تنمية الصناعة المصرية بتحديد أهم ركائز تحقيق الرؤية التي يتبناها هذا الإطار، والمراحل ال رئيسية اللازمة لتحقيقها.

وانتهت الدراسة باستخلاص مجموعة من أهم النتائج والتوصيات، التي يمكن الاعتماد عليها في دعم عملية صناعة القرارات التنموية في المرحلة المقبلة.

المستخلص

حددت الدراسة المشكلة الرئيسية التي تواجه العملية التنموية في مصر في سيادة آليات السوق غير المنضبطة، وا لافتقاد لرؤية استراتيجية متكاملة تتعامل مع التنمية كمنظومة شاملة، مما أسفر عن تفاقم الاختلالات الهيكلية على كافة المستويات،واستشراء مظاهر الفساد.

على ذلك

وبناء مع المفترق التاريخي الذي خلقته غايات ثورة يناير

وتفاعلا 5122، والتي تم توثيقها في إطار التعديلات
الدستورية، فقد استهدفت الدراسة تحديد رؤية للتنمية الشاملة بالجمهورية المصرية الثانية تتم بلورتها بواقعية في ظل ما تواجهه من تحديات، وبطموح في ضوء ما تستشرفه من تطلعات، وبموضوعية على أساس ما تحدده من متطلبات.

وقد استعانت الدراسة في استخلاص تلك الرؤية بالدروس المستفادة من بعض التجارب التنموية الناجحة لدول كوريا الجنوبية، وماليزيا، والصين، وتركيا، والتي تبلور مضمونها الرئيس ي في اعتماد تلك التجارب في تحقيق نجاحتها على التصنيع كنشاط استراتيجي محوري تدور في فلكه مختلف المسارات التنموية، لما يخلقه من روابط تنموية أمامية وخلفية لانهائية، تتفاعل في منظومة متكاملة لتحقيق التنمية بمفهومها الشامل، وهو ما حدا بالدراسة إلى التعمق في تقييم الدور التنموي للصناعة المصرية، وتحليل واقعها، وقدرتها التنافسية الحالية والمستقبلية، ومن ثم استخلاص و بلورة إطا ر

ا عام

ا لسس
استراتيجية تنمية الصناعة المصرية، يتضمن رؤية ورسالة تلك الاستراتيجية ومحورها الرئيس ي، وأهم الركائز والسياسات اللازمة لتطبيقها، ومراحل تنفيذها، وذلك في ضوء التعرف على واقع ومتطلبات تطوير تنافسية الصناعة المصرية.

وقد اعتمدت الدراسة في منهجها التحليلي على اثنين من أنسب نماذج التحليل في هذا المجال، حيث اعتمدت على نموذج تحليل PEST لتحليل البعاد السياسية، والاقتصادية، والاجتماعية، والتكنولوجية لواقع وتحديات الجمهورية المصرية الثانية، و أهم تطلعاتها، و متطلبات تحقيقها، كما اعتمدت على نموذج تحليل SWOT لتحليل البيئة المباشرة لواقع النشاط الصناعي في مصر، وأولويات تطويره على المسارات قصير ة الجل، ومتوسطة وطويلة الجل.

الكلمات الدالة:

النمو التنمية التنمية الشاملة

الرؤية الا ستراتيجية التخطيط الاستراتيجي الجمهورية المصرية الثانية

التحديات التطلعات المتطلبات

الصناعة التصنيع المقدرة التنافسية

A Strategic Vision for Comprehensive Development
In the light of the Second Egyptian Republic's Challenges & Aspirations

A Thesis for fulfilling the Requirements of
The Master's Degree in Planning and Development

Prepared by:
Sabry Mohammad Farid Ahmad Sobhy El-Sahn

Supervised by:
Prof. Dr. Moharram Saleh El-Haddad Chancellor at the Center of Economic Forecast & Planning Models Institute of National Planning

Summary
Over the past forty years, Development efforts in Egypt have only achieved fluctuating growth rates , an incessant decline in citizens' standards of living and social services and an uninterrupted retreat with regard to most transactions with foreign entities on the one hand and Egyptian regional and international position on the other hand. Such recession is mainly attributed to undisciplined market mechanisms which are controlled by illegitimate links between money and power, and absence of an integrated development vision to create comprehensive development.
These circumstances have resulted in widening the social class gaps , deteriorating socio-economic conditions of most Egyptians, degrading and deterioration of political practices. Those features of the nation sparked the anger of people and united most nation social classes behind the January 25th, 2011 protests which were transformed with people insistence and unity to a revolution which toppled the governing regime's head and symbols. This revolution interpreted its goals in its four major slogans, i.e., "Bread" indicating economic dimension, "liberty" indicating political dimension, "social justice" indicating social dimension, and "human dignity" indicating overvaluation of respect for Egyptian citizen whether in obtaining his rights or exercising his obligations in terms of the other three goals.
The revolution has not yet achieved any of its goals in spite of being concluded in almost three years ago. The researcher believes that the reason behind such failure is mainly due to continued absence of a VISION, WILL and MANAGEMENT. The revolution would have been translated into a tangible economic growth if the so-called “Boom Triangle” of vision, will and management was in place to activate the existing physical and human resources. This thesis will discuss, in detail, two sides of the triangle, however, at management level alone. There is a valid argument stating that insufficient resources along with well qualified management can create an advanced country, like the case in Japan. And on the other hand, resources sufficiency with lack of management will only lead the country to a continuous underdevelopment state, e.g., many third world countries.

Integration between these triangle sides has been evacuated from its content in many developmental pathways. Such evacuation is due to Egyptian developmental reliance on inertia growth approach. It deals with planning in perspective of achieving static objectives and lack of dynamic vision at both local and foreign levels. This absence of vision was reflected in exacerbating deficiencies in achieving many developmental aspects and requirements at the local level on the one hand, and lack – or at least weakness – of positive participation in international economy, which is reproduced in continued decline in Egypt rank in global Competitiveness reports (GCRs) on the other hand.
Consequently, the problem of the research has been identified in lack of integrated strategic vision in the Egyptian developmental experience. Such lack of an integrated strategic vision resulted in structural imbalances at all levels.
Thus hypothesis of research was defined as follows:
"Achieving the objectives of January 2011 revolution, which represents legitimacy reference of Egypt Second Republic must be based on a comprehensive development configuration which depends, in terms of preparation, on restoring the essential role of planning approach in guiding the Egyptian economy and in terms of implementation on a pivotal sector that operates as an locomotive for developing different economic, social and political structures. Industrial sector represents the most significant sector nominated for this role as the most competent activity to achieve backward and forward economic linkages".

Accordingly, based on objectives of the research to conclude a development vision in the light of Egypt Second Republic challenges and targets, thesis sequence has been determined in accordance with the following configuration:
The thesis started by identifying the main features of significant challenges and targets of Egyptian developmental strategy. This necessitates an introductory section within the thesis comprising an assessment of Egypt development experience and definition of the concept of study for the Egypt Second Republic . It subsequently investigated and analyzed Egypt Second Republic's significant challenges and targets using political, economic, social and technological approaches, i.e., PEST analysis model. This model is the most appropriate model of strategic planning that could be implemented for the thesis topic . It is also the most capable model to cover significant challenges and targets of main routes for comprehensive development in an integrated configuration that absorbs political, economic, social and technological pathways.
Therefore, it was obvious that confronting Egyptian developmental reality challenges and achieving Egypt Second Republic's targets must be based on correcting Egyptian development pathway by reliance on comprehensive development concept designed on mutual interactions between economic, social, political and technological structures. The thesis sought to identify this concept by investigating and analyzing its significant requirements. The plan of research started by analyzing some developmental experiences that achieved developmental booms during the last four decades, including South Korea, Malaysia, China, and Turkey, so as to conclude significant developmental components of those models, for adopting them in identifying key components of comprehensive development in Egypt. Successes of these developmental experiences have been articulated in three main pivots, i.e., creating a planning vision that depends on development progress; identifying and implementing significant pillars and policies that achieve planning vision goals; and establishing the necessary development institutions and programs to achieve contents of pillars and policies. Analysis of these experiments revealed that those components focused mainly on industrial activity. Such analysis also included two other dimensions: the first dimension addressed significant aspects of development to investigate and analyze the progress. Such progress is shown by indicators of competitiveness and living standards achieved by the above-mentioned countries in addition to Brazil as a recent development experience that achieved booms according to the mentioned indicators, while the second dimension addressed developmental role of the State and democracy relationship to developments, it concluded that the State's active role is important in achieving developmental booms and maintaining its gains. It also indicates that democracy is a dependent variable to economic development whose scope and effectiveness increase with progress of economic growth, rising living standards and expansion of the middle class. Accordingly, the thesis progressed in putting the plan of research into action through identifying significant requirements of comprehensive development in Egypt. Here, it also adopted PEST analysis model to complement this analysis configuration by identifying significant requirements on political, economic, social, and technological pathways in light of Egypt Second Republic's targets, taking advantage of selected developmental experiences' conclusions. The analysis has resulted in proving hypothesis of research with regard to pivotal developmental role of industrial sector as it has backward and forward linkages with major requirements of comprehensive development process.
Consequently, the thesis analyzed significant components of industrial sector as a strategic developmental pivot for different developmental pathways. Moreover, a thorough investigation was undertaken for the main features of this sector in order to asses